

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / ماجستير إدارة أعمال



دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية

إعداد الطالب/

تركي راشد الخالدي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

مقدمة:

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولات بنيوية عميقة مست مختلف أنماط الإنتاج والاستهلاك والتواصل الاجتماعي، نتيجة الثورة الرقمية المتسارعة وانتشار تقنيات المعلومات والاتصالات والنكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. وقد أفرزت هذه التحولات نمطاً اقتصادياً جديداً يُعرف بالاقتصاد الرقمي، يقوم على توظيف البيانات والتكنولوجيا الرقمية في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بما يعزز الكفاءة ويرفع معدلات الإنتاجية ويُسرّع وتيرة النمو. ولم يعد الاقتصاد الرقمي مجرد قطاع مستقل، بل أصبح إطاراً شاملاً يعيد تشكيل بنية الاقتصادات الوطنية، ويؤثر في السياسات المالية والنقدية وسوق العمل وأنماط الاستثمار.

في السياق العربي، تزايد الاهتمام بالتحول الرقمي باعتباره خياراً استراتيجياً لمواجهة التحديات الهيكلية التي تعاني منها العديد من الدول، وعلى رأسها الفقر والبطالة وضعف التنوع الاقتصادي. فمع تراجع الاعتماد الحصري على القطاعات التقليدية، خاصة في الدول الريعانية، برزت الحاجة إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وقد أكدت دراسة بدوي (2025) أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية – مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة، وأنظمة الدفع الإلكتروني، ومنصات الخدمات الحكومية الرقمية – كان له أثر مباشر في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2018-2022. إذ ساهمت هذه الاستثمارات في تسهيل اندماج الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد الرسمي، وفتح أسواق جديدة أمام رواد الأعمال، خصوصاً في المناطق النائية والمحرومة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية مكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، وخفض تكاليف التشغيل والتسويق، ما انعكس على زيادة الأرباح وتحسين مستويات الدخل. كما ساهمت التجارة الإلكترونية والعمل الحر عبر المنصات الرقمية في خلق فرص عمل مرنة، لا سيما للشباب والنساء، الأمر الذي أدى إلى تقليص معدلات الفقر وتحسين القدرة

الشرائية للأسر. ومن ثم، يتضح أن الاقتصاد الرقمي لا يقتصر تأثيره على مؤشرات النمو الكلي، بل يمتد ليعزز العدالة الاجتماعية من خلال توسيع فرص المشاركة الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، توضح المنشاوي (2024) أن الاقتصاد الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، لما يوفره من بيئة اقتصادية ديناميكية قائمة على الابتكار والمعرفة. فدمج التكنولوجيا الرقمية في قطاع التعليم، على سبيل المثال، يساهم في تحسين جودة العملية التعليمية وتوسيع نطاق الوصول إلى المعرفة عبر التعليم الإلكتروني والمنصات المفتوحة، ما يعزز من رأس المال البشري ويرفع من قابلية التوظيف. كما أن رقمنة الخدمات العامة تساهم في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

أما في مجال الخدمات المالية، فقد لعبت التقنيات المالية الرقمية (FinTech) دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين الأفراد غير المتعاملين مع البنوك من الوصول إلى خدمات الدفع والتحويل والادخار والتمويل عبر الهواتف الذكية. ويسهم ذلك في دمج شرائح واسعة من المجتمع في الدورة الاقتصادية الرسمية، وتقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. كذلك، فإن انتشار منصات التجارة الإلكترونية والحلول الرقمية في سلاسل الإمداد عزز من تنافسية الشركات المحلية، وفتح آفاقاً جديدة للتصدير والوصول إلى الأسواق العالمية.

ومن زاوية سوق العمل، يساهم الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل طبيعة الوظائف المطلوبة، حيث يزداد الطلب على المهارات الرقمية، مثل تحليل البيانات، والبرمجة، والأمن السيبراني، وإدارة المنصات الإلكترونية. وهذا التحول يفرض على الدول العربية تطوير سياساتها التعليمية والتدريبية لتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي، وتضمن تأهيل القوى العاملة للوظائف المستقبلية. كما أن دعم ريادة الأعمال الرقمية يشكل أحد المسارات الفعالة لمعالجة البطالة، عبر تمكين الشباب من إنشاء مشاريع مبتكرة ذات تكلفة تأسيس منخفضة نسبياً مقارنة بالمشروعات التقليدية.

وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، فإن تحقيق الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي يتطلب تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، تشمل تحديث القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وحماية البيانات، والأمن السيبراني، وضمان المنافسة العادلة. كما يستلزم الأمر تقليص الفجوة الرقمية بين الدول العربية نفسها، وبين المناطق الحضرية والريفية داخل الدولة الواحدة، حتى لا يؤدي التحول الرقمي إلى تعميق التفاوت الاجتماعي بدلاً من تقليصه.

أما مصطفى (2022) فقد تناول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي من منظور تحليلي مقارنة، مستنداً إلى بيانات عدد من الدول النامية والناشئة، ليؤكد أن التحول الرقمي لم يعد خياراً تكميلياً، بل أصبح ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام طويل الأجل. فقد أوضح أن الاقتصاد الرقمي يسهم في رفع الكفاءة الكلية لعوامل الإنتاج من خلال تسريع تدفق المعلومات، وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين إدارة الموارد، وهو ما ينعكس مباشرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وبيّنت الدراسة أن الدول التي اعتمدت استراتيجيات رقمية شاملة ومتكاملة – تشمل تحديث البنية التحتية للاتصالات، وتوسيع نطاق الإنترنت فائق السرعة، وتبني أنظمة الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية – حققت معدلات نمو أعلى مقارنة بالدول التي تأخرت في هذا المجال. كما أظهرت النتائج أن الاستثمار في المهارات الرقمية للقوى العاملة، عبر برامج التدريب والتأهيل المستمر، أدى إلى تحسين إنتاجية العمل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأشار مصطفى (2022) إلى أن المنصات الرقمية المتكاملة، سواء في مجال التجارة الإلكترونية أو الخدمات المالية أو الخدمات الحكومية، تسهم في تسهيل بيئة الأعمال وتقليل البيروقراطية، مما يشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يعزز من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى السوق والمنافسة، عبر تقليل الحواجز التقليدية المرتبطة بالموقع الجغرافي أو ارتفاع تكاليف التشغيل.

ومن الجوانب المهمة التي ركزت عليها الدراسة، أن الاقتصاد الرقمي يسهم في خلق أنماط جديدة من فرص العمل، لا سيما في مجالات التكنولوجيا، وتحليل البيانات، والتسويق الرقمي، والخدمات الإلكترونية. وهذه الوظائف غالبًا ما تتميز بمرونة أكبر وإمكانية العمل عن بُعد، مما يوسع دائرة المشاركة الاقتصادية ويخفض معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب. كما أن توسع الاقتصاد الرقمي يفتح المجال أمام الاقتصاد التشاركي والعمل الحر، الأمر الذي يعزز مصادر الدخل المتعددة للأفراد.

كذلك أوضحت الدراسة أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر، حيث يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي إلى تحسين متوسط الدخل الفردي، وزيادة الإيرادات الحكومية، ما يتيح للدولة توجيه مزيد من الموارد إلى برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية. ومن ثم، فإن التأثير التنموي للاقتصاد الرقمي يتجاوز كونه عاملاً تقنيًا، ليصبح أداة استراتيجية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد مصطفى (2022) أن نجاح التحول الرقمي يتطلب توافر إطار مؤسسي وتشريعي داعم، يضمن حماية البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحفيز الابتكار، وتوفير بيئة تنافسية عادلة. كما شدد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المبادرات الرقمية، بما يسهم في تسريع عملية التحول وتعظيم عوائده الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، يتضح أن الاقتصاد الرقمي يمثل محركًا هيكليًا للنمو الاقتصادي المستدام، وأن تبني استراتيجيات رقمية متكاملة يسهم في تعزيز الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، وهو ما ينعكس في النهاية على تقليص معدلات الفقر وتحقيق تنمية شاملة قائمة على المعرفة والابتكار.

تتسم خصائص الاقتصاد الرقمي بقدرته على تحقيق تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فهو يسهل الربط بين الإنتاج والخدمات، ويحفز على الابتكار وريادة الأعمال، ويوفر أدوات تحليلية تمكن صانعي القرار من اتخاذ خطوات مستنيرة تستند إلى البيانات. وفي السياق العربي، يشير الواقع إلى أن

الاقتصاد الرقمي لا يزال في مراحل النمو والتطور، حيث تواجه بعض الدول تحديات تتعلق بالبنية التحتية، ونقص المهارات الرقمية، وتفاوت الوصول إلى الخدمات الإلكترونية بين المناطق الحضرية والريفية. ومع ذلك، فإن السياسات المستهدفة للاستثمار في التحول الرقمي قادرة على توفير حلول مستدامة لمشكلات البطالة والفقر، وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحسين الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وتسهيل دخول الشباب إلى سوق العمل (بدوي، 2025؛ المنشاوي، 2024).

تعتبر العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر والبطالة علاقة غير مباشرة، لكنها واضحة الملامح. فزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى توسيع نطاق الأعمال التجارية، وإيجاد منصات للتجارة الإلكترونية، وتطوير الخدمات المالية الرقمية، مما يتيح للفئات الفقيرة والمهمشة الوصول إلى أسواق جديدة، والاندماج في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر فعالية. وتؤكد الدراسات الحديثة أن الاقتصاد الرقمي يسهم أيضًا في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتقديم برامج دعم للفئات الأقل دخلًا، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة الاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع (مصطفى، 2022).

علاوة على ذلك، يشير الباحثون إلى أن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين مهارات القوى العاملة، إذ يتطلب سوق العمل الحديث معرفة بالتكنولوجيا والقدرة على استخدام الأدوات الرقمية بفاعلية. وهذا بدوره يسهم في تقليل معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، ويعزز فرص المشاركة الفعالة في الاقتصاد. كما أن التحول الرقمي يدعم تطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل محركًا أساسيًا لتوفير فرص عمل متنوعة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل (المنشاوي، 2024).

ومن المنظور التنموي، فإن الاقتصاد الرقمي يمثل أداة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز الشمول الاجتماعي. فتعزيز الاقتصاد

الرقمي يتيح للدول العربية تحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية، وتطوير الخدمات العامة، وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، وتقليل البطالة، ورفع مستوى الدخل العام. ووفقاً لذلك، فإن دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة تمثل ضرورة علمية واقتصادية، بهدف تقديم توصيات فعالة لصانعي القرار والمجتمع الأكاديمي (بدوي، 2025؛ مصطفى، 2022).

بناءً على ما سبق، تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحديات الاقتصادية العالمية، حيث تهدف إلى استكشاف دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية، من خلال تحليل الدراسات السابقة، ورصد تجارب الدول في مجال الاستثمار الرقمي، وبيان الآليات التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة. كما تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يوضح العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على الإمكانيات المتاحة لتوسيع نطاق الوصول إلى الاقتصاد الرقمي، وتعظيم أثره في معالجة مشكلات الفقر والبطالة.

في ضوء ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة معرفية مهمة في الأدبيات العربية المعاصرة، وتوفر قاعدة علمية تساهم في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتحول الرقمي. كما أنها تشكل مرجعاً مهماً للباحثين وصانعي السياسات، حيث تقدم رؤية شاملة حول كيفية استغلال الإمكانيات الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين مؤشرات الفقر والبطالة في المنطقة العربية (المنشاوي، 2024).

مشكلة الدراسة:

يشهد العالم تحولاً جذرياً نحو الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد أهم ملامح المرحلة الراهنة، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية في تشكيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أفرز هذا التحول أنماطاً جديدة من الإنتاج والعمل والتبادل التجاري، وأسهم في إعادة صياغة مفاهيم النمو والتنمية المستدامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من اتساع نطاق التحول الرقمي عالمياً، لا تزال الدول العربية تعاني من تحديات هيكلية مزمنة تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهما من أكثر المشكلات إلحاحاً لما لهما من آثار مباشرة على الاستقرار الاجتماعي ومستوى الرفاه الاقتصادي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاقتصاد الرقمي يمتلك إمكانات كبيرة للإسهام في معالجة هذه التحديات من خلال تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق (محمود، 2023). ورغم هذا الطرح النظري الإيجابي، تكشف الدراسات التطبيقية عن فجوة واضحة بين الإمكانيات التي يتيحها الاقتصاد الرقمي وبين الواقع الفعلي في العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية. فقد أوضح الخضري (2023) أن التوسع في التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية لم ينعكس بصورة متوازنة على مختلف الفئات الاجتماعية، حيث لا تزال شرائح واسعة، خصوصاً الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية، تواجه عوائق تتعلق بضعف المهارات الرقمية، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت عالي الجودة، وغياب بيئة تنظيمية داعمة لريادة الأعمال الرقمية. ويؤدي هذا التفاوت في الاستفادة من التحول الرقمي إلى تعميق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من تقليصها، مما يحد من قدرة الاقتصاد الرقمي على تحقيق أثر ملموس في تقليل الفقر والبطالة.

وفي السياق الدولي، تؤكد دراسة Usmanova (2022) أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر ليست علاقة مباشرة وبسيطة، بل تتداخل فيها عوامل متعددة، من أبرزها مستوى التطور المالي وسوق العمل. فقد بيّنت الدراسة، في سياق أوزبكستان، أن تطور القطاع المالي في ظل الاقتصاد الرقمي يمكن أن

يسهم في خفض معدلات الفقر، شريطة أن يترافق مع سياسات فعالة لمعالجة البطالة. وأوضحت النتائج أن البطالة تمثل عاملاً وسيطاً حاسماً في تحديد أثر التحول الرقمي على الفقر؛ فإذا لم يُترجم التوسع الرقمي إلى فرص عمل حقيقية، فإن تأثيره على تقليل الفقر يظل محدوداً. وتكشف هذه النتيجة عن أهمية فهم العلاقة المركبة بين التحول الرقمي، والنمو الاقتصادي، وسوق العمل، ومعدلات الفقر، وهو ما يبرز الحاجة إلى دراسات معمقة في السياق العربي.

كما تشير دراسة Saeed (2025) إلى أن الاقتصاد الرقمي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال رفع كفاءة الموارد، وتوسيع نطاق الابتكار، وجذب الاستثمارات، إلا أن تأثيره في خفض البطالة يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية السياسات المصاحبة له. فقد خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي قد يؤدي إلى خلق وظائف جديدة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الرقمية، لكنه في الوقت نفسه قد يحد من بعض الوظائف التقليدية نتيجة الأتمتة والتحول التكنولوجي. وبالتالي، فإن غياب سياسات تدريب وتأهيل فعالة قد يؤدي إلى فجوة بين المهارات المتاحة واحتياجات سوق العمل الرقمي، مما يضعف أثر الاقتصاد الرقمي في تقليل البطالة بشكل مستدام.

ومن زاوية أخرى، تناولت دراسة Maikomo و Idris (2024) أثر الاقتصاد الرقمي على بطالة الشباب في نيجيريا، وأظهرت أن التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يسهم في تقليل بطالة الشباب إذا توافرت بنية تحتية رقمية قوية، وبرامج تدريب متخصصة، ودعم لرواد الأعمال الشباب. إلا أن الدراسة أشارت أيضاً إلى أن ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا قد يحدان من هذا الأثر الإيجابي. وتُبرز هذه النتائج أهمية التركيز على فئة الشباب باعتبارها الأكثر تأثراً بالبطالة والأكثر قدرة في الوقت ذاته على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على العديد من الدول العربية التي تتميز بارتفاع نسبة الشباب ضمن هيكلها السكاني.

وفي ضوء ما سبق، تتجلى مشكلة الدراسة في عدم وضوح الصورة الكاملة للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة في السياق العربي عمومًا، والمصري على وجه الخصوص. فعلى الرغم من وجود دراسات تؤكد الدور الإيجابي للاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي (محمود، 2023؛ Saeed, 2025)، وأخرى تبرز أثره المحتمل في خفض البطالة بين الشباب (Idris & Maikomo, 2024)، ودراسات تربط بين التطور المالي والبطالة والفقر في ظل الاقتصاد الرقمي (Usmanova, 2022)، إلا أن هناك نقصًا واضحًا في الدراسات التي تجمع بين هذه الأبعاد في إطار تحليلي واحد يركز على قياس الأثر المباشر وغير المباشر للاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في الدول العربية.

كما أن الواقع العربي يتسم بخصوصيات اقتصادية واجتماعية، مثل ارتفاع معدلات الاقتصاد غير الرسمي، والتفاوت الإقليمي في التنمية، وضعف الاندماج المالي في بعض الدول، وهي عوامل قد تؤثر في طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي والفقر والبطالة. ومن ثم، فإن تعميم نتائج الدراسات الدولية دون مراعاة هذه الخصوصيات قد لا يعكس بدقة طبيعة التأثير في السياق المحلي. ويؤدي هذا القصور المعرفي إلى صعوبة صياغة سياسات رقمية وتنموية تستند إلى أدلة علمية دقيقة، وقادرة على تحقيق أثر ملموس في تقليل الفقر والبطالة.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحليل شامل يوضح مدى فاعلية الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة في مصر والدول العربية، من خلال قياس تأثير الاستثمارات التكنولوجية والخدمات الرقمية على خلق فرص العمل، وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة، فضلًا عن تحديد العوائق التي تحول دون استفادة جميع الفئات الاجتماعية من مزايا الاقتصاد الرقمي. إن فهم هذه العلاقة المركبة يمثل ضرورة علمية وعملية، إذ يسهم في توجيه السياسات العامة نحو تعزيز الشمول الرقمي، وتطوير المهارات، ودعم ريادة الأعمال، بما يحقق تنمية اقتصادية أكثر عدالة واستدامة، ويحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة على الصعيدين العلمي والعملية للأسباب التالية:

أهمية علمية:

تسهم الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بالعلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة في السياق العربي والمصري، حيث تقدم رؤية علمية واضحة حول كيفية استثمار التحول الرقمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية عملية:

تساعد نتائج الدراسة صانعي السياسات والحكومات على تطوير استراتيجيات رقمية فعالة، تركز على توسيع الوصول إلى الخدمات الرقمية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة للفئات المهمشة، بما يساهم في تقليل الفقر والبطالة.

أهمية اجتماعية:

تمكن الدراسة من فهم أثر الاقتصاد الرقمي على جودة الحياة، وتوضح كيفية دمج الفئات الاجتماعية المختلفة في النشاط الاقتصادي الرقمي، بما يعزز الشمول الاجتماعي ويقلل من التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية.

أهمية مستقبلية:

توفر الدراسة قاعدة علمية لإعداد برامج تنمية مستدامة تركز على التحول الرقمي، وتقدم مؤشرات قابلة للقياس لتقييم فعالية السياسات الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة: هو التعرف على دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة في مصر والدول العربية، مع التركيز على الآليات التي يساهم من خلالها التحول الرقمي في خلق فرص عمل وتحسين الدخل الفردي.
2. تقييم أثر الاستثمار الرقمي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وبيان كيفية ارتباط ذلك بتقليل الفقر والبطالة.
3. تحديد العوائق والتحديات التي تواجه توسيع نطاق الاقتصاد الرقمي، وخاصة فيما يتعلق بالوصول غير المتكافئ للخدمات الرقمية بين الفئات المختلفة والمناطق الجغرافية.
4. تقديم توصيات عملية لزيادة فاعلية الاقتصاد الرقمي في معالجة مشكلات البطالة والفقر، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

تساؤلات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة التساؤلات البحثية التالية:

1. ما مدى تأثير الاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر في مصر والدول العربية؟
2. كيف يساهم الاقتصاد الرقمي في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة؟
3. ما العلاقة بين النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ومؤشرات التنمية الاجتماعية؟
4. ما أبرز التحديات التي تعيق توسيع نطاق الوصول إلى الاقتصاد الرقمي وتحقيق أثره في الحد من الفقر والبطالة؟

فروض الدراسة

- هناك علاقة إيجابية بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات تقليل الفقر، بحيث يؤدي الاستثمار الرقمي إلى تحسين الدخل وتحقيق الشمول الاقتصادي.
- يسهم الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض معدلات البطالة في الدول العربية.
- يرتبط النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ارتباطاً إيجابياً بمؤشرات التنمية الاجتماعية، مما يعزز جودة الحياة ويقلل التفاوتات الاقتصادية بين الفئات المختلفة.
- توجد مجموعة من العوائق التكنولوجية والاجتماعية التي تحد من فعالية الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة، بما في ذلك نقص المهارات الرقمية وعدم التكافؤ في الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

دراسة (بدوي، 2025)، بعنوان: "أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة

2018-2022"

اتجهت معظم دول العالم لاستخدام الاستثمار الرقمي كأحد أوجه التحول الرقمي في مجال الاقتصاد. وعليه اهتمت العديد من الدراسات بتحليل الاستثمار الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، إلا أنه لم يكن هناك عدد كافٍ من الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية، باستخدام بيانات مجمعة (Panel data) لعدد 22 دولة عربية خلال الفترة 2018-2022، وتحليلها عبر نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين

الاستثمار الرقمي والفقر، مما يعني أن توفير الاستثمار الرقمي يساعد على تقليص دائرة الفقر في الدول العربية، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز هذا الأثر.

دراسة (المنشاوي، 2024)، بعنوان: "دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة في العالم العربي"

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل واقع ومستوى تقدم الاقتصاد الرقمي في الدول العربية وانعكاساته على التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد التحديات التي تعيق عملية التحول الرقمي في المنطقة. وأظهرت النتائج أنه بالرغم من التقدم الكبير في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات واستخدامها لتحسين الخدمات، فإن الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي في معظم الدول العربية لا يزال ضعيفاً بسبب محدودية نواتج المعرفة والتكنولوجيا وضعف مساهمة الصناعات المتوسطة وعالية التقنية في الناتج المحلي الإجمالي، مما حد من تأثيره الفعلي على التنمية المستدامة.

دراسة (مصطفى، 2022)، بعنوان: "دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي"

استعرضت الدراسة تطور الاقتصاد الرقمي منذ التسعينيات ودوره في زيادة كفاءة القطاعات الاقتصادية من خلال تقليل التكلفة واختصار الوقت وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة المنافسة بين المؤسسات. كما تناولت ظهور تقنيات الثورة الصناعية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية. وأوضحت الدراسة أن التحول الرقمي ساهم في توفير فرص عمل للشباب وتعزيز النمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على جهود الحكومة المصرية في تهيئة البيئة التشريعية والبنية التحتية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030 والنمو المستهدف.

دراسة (محمود، 2023)، بعنوان: "الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية الاجتماعية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة حالة لمواقع التسويق الإلكتروني وأصحاب المتاجر الإلكترونية بمحافظة دمياط. وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الرقمي يسهم في تحسين الصحة والخدمات العامة وتطوير البنية التحتية للمجتمع، كما يساعد في تعزيز ميزانية الدولة لدعم المناطق المحرومة، مع تقديم مقترحات لتعزيز دوره مثل تفعيل قوانين حماية المستهلك وربط المدارس الذكية بالاقتصاد الرقمي وتقنين منافذ البيع الإلكترونية.

دراسة (الخضري، 2023)، بعنوان: "الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"

استهدفت الدراسة التعرف على واقع الاقتصاد الرقمي في مصر وأهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي وتأثيره على النمو الاقتصادي، مع دراسة التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت النتائج تأثيراً طردياً لكل من عدد مشتركى الإنترنت والهاتف المحمول على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، مع توصيات لتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتوسيع شبكة الإنترنت، وزيادة الوعي بالتكنولوجيا، وتسهيل الوصول للخدمات الحكومية والتعليمية والتجارية عبر الإنترنت.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)، التي تعتبر الأفراد ومهاراتهم ومعارفهم موارد اقتصادية أساسية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفقاً لـ Auerbach and Green (2025)، توفر النظرية إطاراً لفهم العلاقة بين الاستثمار في قدرات الأفراد والنمو الاقتصادي، حيث يُنظر إلى التعليم والتدريب واكتساب المهارات الرقمية كأدوات أساسية لزيادة إنتاجية الأفراد وكفاءتهم في سوق العمل. وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبح الاستثمار في المهارات الرقمية أحد أهم أشكال رأس المال البشري، إذ يمكّن الأفراد من الاندماج في سوق العمل الرقمي، وخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في تقليل معدلات الفقر والبطالة، مع تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام. كما يشير Edeji (2024) إلى أن النظرية ترتبط بالجانب الاقتصادي للتعليم والمهارات، حيث يتم تفسير الهدف الأساسي من التعليم والتدريب على أنه رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز قدرتها على توليد القيمة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يمثل التحول الرقمي آلية فعالة لتعظيم فوائد رأس المال البشري، من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى فرص التعلم والعمل عن بعد، واستخدام المنصات الرقمية في تحسين الدخل والخدمات الاجتماعية. ويتيح هذا الإطار النظري فهم كيفية مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة، وخفض الفقر، وتقليل البطالة، مع دعم الشمول الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لفهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة في الدول العربية والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. ويتيح هذا المنهج وصف واقع الاقتصاد الرقمي من خلال رصد أهم مؤشرات التحول الرقمي مثل عدد مستخدمي الإنترنت، وانتشار الهواتف المحمولة، واستثمارات البنية التحتية الرقمية، وربط هذه المؤشرات بمعدلات

الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي في الدول العربية. كما يتم تحليل نتائج الدراسات السابقة لتسليط الضوء على دور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاجتماعية وتحقيق الشمول الاقتصادي.

أدوات الدراسة:

في هذه الدراسة، سيتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من المستجيبين في الدول العربية، مع التركيز على مصر كمجال تطبيقي. وسيتم تصميم الاستبيان لقياس عدة أبعاد مرتبطة بالاقتصاد الرقمي، تشمل:

- مؤشرات الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية: مثل استخدام الإنترنت، الهواتف المحمولة، والمنصات الرقمية.
 - تأثير الاقتصاد الرقمي على فرص العمل: مدى مساهمة الخدمات الرقمية في خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.
 - أثر الاقتصاد الرقمي على مستوى المعيشة والفقر: تقييم الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تحسين الدخل وجودة الحياة.
 - العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي: مثل نقص المهارات الرقمية، ضعف البنية التحتية، وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الرقمية.
- وسيتم تحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليل الكمي، بالإضافة إلى ربط النتائج بالدراسات السابقة لتفسير العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

- الحد الزمني: ستركز الدراسة على الفصل الدراسي الثاني 2026، لتقييم أثر التحول الرقمي على معدلات الفقر والبطالة في الوقت الراهن.
- الحد المكاني: ستشمل الدراسة عددًا من الدول العربية، مع التركيز على مصر كنموذج تطبيقي.
- الحد المفاهيمي: ستقتصر الدراسة على العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر والبطالة، مع مراعاة بعض المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، دون التطرق لجميع أبعاد الاقتصاد الرقمي.
- الحد المنهجي: ستعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، مع إمكانية دعم النتائج بالتحليل الوثائقي ومراجعة الدراسات السابقة، دون إجراء تجارب ميدانية إضافية أو بيانات حكومية مفصلة.

المراجع:

1. بدوي، نسرين فايز أحمد. (2025). أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة 2018-2022. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مج62، ع3 ، 113 - 154.
2. الخصري، ياسمين فكري ياسين. (2023). الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. المجلة العلمية للبحوث التجارية، س10، ع2 ، 651 - 685.
3. محمود، سارة. (2023)، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة دمياط، 12(5)، 23-50.
4. مصطفى، عبدالرحمن فرج السيد. (2022). دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج13، ملحق ، 1437 - 1460.
5. المنشاوي، شيرين. (2024)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة في العالم العربي، آفاق عربية وإقليمية، 9(15)، 205-233.
6. Auerbach, P., & Green, F. (2025). Reformulating the critique of human capital theory. *Journal of Economic Surveys*, 39(5), 1839-1851.
7. Edeji, O. C. (2024). Neo-liberalism, human capital theory and the right to education: Economic interpretation of the purpose of education. *Social Sciences & Humanities Open*, 9, 100734.
8. Idris, M., & Maikomo, J. M. (2024). Impact of digital economy on youth unemployment in Nigeria. *KASU Journal of Economics and Development Studies*, 10(2), 25-38.
9. Saeed, A. M. M. (2025). The Role of the Digital Economy in Enhancing Economic Growth and Reducing Unemployment in Developing Countries. *Journal of Cultural Analysis and Social Change*, 4633-4643.

10. Usmanova, A. (2022, December). The impact of financial development and unemployment on poverty rate in the context of digital economy in Uzbekistan. In Proceedings of the 6th International Conference on Future Networks & Distributed Systems (pp. 684-689).